العدد (2072) السنة الثامنة - الخميس (17) آذار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

على هامش الصراحة

حسابات عن زمن (أبوكاطع)

إحسان شمران الياسري

دأبت بعض الصحف والمجلات على تخصيص عدد من الصفحات للاحتفاء بشخصيات عراقية أو أجنبية. وقد حفلت الملفات التي أُعدت لهؤلاء الناس بكتابات وآراء ثرية وفقاً لعطاء تلك الشخصيات ومنجزاتها وسيَرها التي أسهمت بجانب من جوانب الإنارة والتنوير الذي سُجل لها.

ومنذ عام ٢٠٠٣ بادرت عدة صحف لتقديم ملفات عن الراحل (شمران الياسري- أبوكاطع)، فسجلت الأسرة الصحفية والادبية لهذه الصحف وللعاملين فيها هذه المبادرات، باعتبارها ممارسات للوفاء بحقوق الراحلين والاحياء من مبدعي العراق الذين تركوا، ويتركون، بصماتهم الحية على مسيرة حياتنا في جوانبها المتعددة.

وفي هذه السطور، وإذ أنحني لكل من بادرت، أو بادر بمثل هذه الخطى، أود أن أشير إلى إن التنوع الكبير في العطاء الفكري لمنتجي بلادنا، مع محدودية فرص التكريم، قد ضيع فرصاً على مُستحقيها ومَنَحَها لأناس أقل استحقاقاً.. وربما أخفقت بعض الصحف في ترتيب الاولويات أو جانبت الصواب في الاختيار.. فيما تعّمد بعضها اختيار شخوص أدنى من آخرين لأسباب لا تتعلق بجهلها حتماً.

إن العيون تزوغ عن رموزٍ كبيرة في بلادنا، ليتها تحظى بالتكريم اليوم وليس غداً، ونتثاقل أحياناً عن حفلات التكريم، فيما يرى آخرون عدم جدوى مثل هذه الممارسات أو الطقوس.

والى هذه اللحظات، لا أستطيع الصفح عن رئيس تحرير إحدى الصحف لأنه تردد، ثم تخاذل في النهاية عن نشر ملحق في صحيفته عن شخصية أدبية كبيرة لها قامة تغمر الصحيفة وأهلها ورئيس تحريرها بالمجد والفخار.. وبدلاً من فعل هذا، كان هذا المسؤول قادرا على نشر ملحق (بالالوان) عن مطرب أو شاعر أو سياسي لا قيمة له، لمجرد إثبات قدرته على التغاضي عن القامات الكبيرة، وإنه قادر على الفرز والاختيار..

وليست هذه القصة إلا أنموذج للتعامي عما في بلادنا من (خيرات) بشرية دارت بدنيانا وبنا وأسست قوالب ومديات ثقافتنا وتربيتنا، وزرعت مشاعر القوة والإباء والمحبة في الازمنة التي كان فيها الجلاد الفكري والثقافي والسياسي يملك كل شيء إلا أقلام وعقول تلك الكوكبة التي أثارت عند رحيلها عن البلاد او عن الحياة زوبعة روحية كبيرة، وتركتنا لرحمة وضمير البعض.

وحتى أكون شجاعا، ولا أتوارى خلف الرمزيات، مُتَحرزا من حرج محسوب، سأعلن إن الشخصية الادبية الكبيرة ذات القامّة العالية، هو الراحل (ابوكاطع)، الذي كان سيغمر الصحيفة وأهلها ورئيس تحريرها بالمجد والفَخار.. فرئيسٍ التحرير إياه، ربما رأى إنٍ فنانةٍ مغمورة أو سياسياً شاردا بين الأمس واليوم أو مطرباً عادياً، أولى بالاحتفاء منه، وربما من قامات هائلة أخرى..

ولأني لم اتحدث مع الصديق القديم (رئيس التحرير) ولن أتحدث معه مستقبلا، فلم أبحث عن أسبابه، ولم أشأ ان أربط بينها وربما بين مصالح ضيقة تجعل مثقفاً من طراز صاحبنا يتخاذل عن تكريم مبدع بوزن (شمران الياسري)، لأسباب ربما تتعلق بوظيفته في الصحيفة، وربما لكي لا يُتهم بالتعاطف مع فكر شمران، فيما هو يحاول خدمة طبقة معينة في زمن معين.

ومثالي عن الراحل (شمران الياسري)، جاء لتوفر الدليل عندي، وليس لأني أنتمي إليه، أو لأنه أولى من غيره بالتكريم.. فمئات العراقيين يستحقون التكريم قبله، ومثله، وبعده.

وعندما رأت صحيفة (المدى) الدموع تترقرق من مآقينا، ونحن نستنتج تردد الصحيفة الأخرى، وعجزها عن إثبات اعتزازها بصاحب الذكرى، اصدرت الملحق، وأسهمت برعاية مهرجانٍ التكريم الكبير الذي أقامته محافظة واسط، وتحملت جانباً من تكاليفه..

مرة أخرى، هذه الاشارات الشخصية عن الراحل شمران، هي بالنهاية إضاءات عامة عن شخصية عامة، في محاولة للانتصار لعشرات الشخصيات العامة التي قد يخذلها رؤساء تحرير ومسؤولين لأسباب لا علاقة لها بحجم إبداعها، بل بحسابات البيدر والحقل.

ihsanshamran@yahoo.com

العلمانية

سعياً لوعي ينفتح على مديات تنويرية هي من مستلزمات البناء الديمقراطي الجديد، وتحصيلا لفائدة الاطلاع على تجارب العالم في الارتقاء بالانسان وحقوقه، تعيد آراء وأفكار نشر كتاب العلمانية، على حلقات، للكاتب غي هارشير وبترجمة رشا الصباغ.

(الجزء الحادي عشر)

غي هارشير

ترجمة: رشا الصباغ

ما ضمانة الرابط الاجتماعي:

الدين أم الأخلاق العلمانية؟ ضمن سياق تاريخيّ-فلسفيّ كهذا، ينبغي، في رأيي، فهمُ المعركة التي دارت في نهاية القرن التاسع عشر، حول دروس التعليم الدينيّ ودروس الأخلاق العلمانيّة: فقد كانت المسألة تتركّز في معرفة ما الذي يشكّل الضمان للروابط الاجتماعيّة، أهو الدين أم (شيء آخر)، أي أخلاق من وحي إنسانيّ صرف. وقد حظيت هذه الأخيرة بميزة التفوّق على المذاهب عندما بدت قابلة للتشارك بين أفراد الشعب كلّه، ومقبولة افتراضيّاً لدى من أسماهم بيريلمان بالـ (الجمهور العامّ) ؛ ولكن مساوئها تمثّلت في طابعها المتلاشي: لقد كان ينبغي أن تكون، من حيث المبدأ، سهلة الوصول إلى جميع المحاورين ذوي النيّات الحسنة (وليس فقط لأولئك الذين يتشاطرون مبدأ أو إيماناً محدّداً)، غير أنّ مضمونها أثار قضيّة إشكاليّة.

إذ لم يقصّر بالطبع في محاولة (تعريفه) بالوسائل الأكثر قابلية للجدل، وقد لعبت العقلانيّة أو الوضعيّة، والماديّة الجدليّة، وجميع النظريّات (الدنيويّة) البحتة التي يُزعَم أنّها (علميّة) والمتعلّقة بالرابط الاجتماعيّ، لعبت دورَ نوع من الأسطورة المعكوسة، دور الأسطورة (العلمانيّة) (إذا فُهمت كأخلاق يُزعم أنّها تتمتّع بموضوعيّة خالصة مرتكزة على العلم). الحقيقة أنّ الأخلاق الدينيّة والأخلاق (العلمانيّة)، قد ظلّت، في الوقت الذي تطمح فيه إلى العموميّة، حبيسة الخصوصيّة: الأولى لأنّ حقيقتها لا قيمة لها إلاّ في نظر الفئة التي تؤمن بها في المجتمع؛ والثانية، لأنّها تسعى، ربما دون جدوى، لأن تكتشف، باستخدام العقل الطبيعيّ المجرّد، موضوعيّة ميتافيزيقيّة أو علمويّة، ثمة اليوم جملةُ أسباب تدعو للاعتقاد بأنّها قد أفلتت منها حتماً.

حتّى إنّ كلاّ يوجّه صراعه نحو شكل من الأشباح: فأصحاب الفكر الحرّ يحاربون صورة الدين الذي لم يعد دين الكنائس (المحرَّرة)، والمتديّنون صورة العقل البروميثيوسي، المقتحم والدغمائي الذي سبق لكانط أن فكّكه ضمن (الجدليّة المتعالية) في كتابه نقد العقل المحض (١٧٨١).

إنّ تطوّر عقلانيّة معيّنة بين أيدي أولئك الذين يتطلّعون إلى أهداف هيمنيّة هو بالطبع مقلق للجميع، متديّنين وغير متديّنين، من حيث أنه يعرّض للخطر فصل السياسة عن الكنائس (الذي يحرص عليه بخاصّة العلمانيّون أصحاب الفكر الحرّ) وكذلك الحريّة الدينيّة (التي يتمسّك بها الكاثوليك عادة- كما تَبيَّن بمنتهى الوضوح خلال عهد إعادة الملكيّة ولكن على الأخصّ لدى تبنّي دستوري الجمهوريّتين الرابعة والخامسة، اللذين يعرِّفان فرنسا كجمهوريّة علمانيّة).

بما أنّ الأمر يتعلّق بأسطورتين متناظرتين (الوصول إلى الحقيقة الشاملة للإنسان والعالم عن طريق الدين السامي أو عن طريق الدين (العلمانيّ))، فمن واجب العلمانيّين الحقيقيّين تقويضهما ومحاربتهما معاً.

سيحتفظ كلّ طرف، وهذا مؤكّد، بفكرته: إذ سيشدِّد الأول على أنه في عالم هُجرت فيه الآلهة، وحده دين إنسانيّ يمكنه أن ينقذ المجتمع من الهمجيّة، بينما سيرى الآخر في فضائل العقل النقدي وفي التسامح الدنيويّ الصرف الضمانَ الأقوى لشموليّة حقوق الإنسان ولخضوع السياسة لقيم أخلاقيّة مشتركة.

III - العلمانيّة والليبراليّة والمواطنة إنّ الفصل بين الدولة والكنائس، كما يجري الحديث عنه عادة في إطار النقاشات الدائرة حول العلمانيّة، لا يعبّر على الأرجح تماماً عن عملية التحرّر السياسيّ المطبّقة في المجتمعات الديموقراطيّة المعاصرة. ليس المقصود، في الواقع، إسباغ نوع من الحصانة (المكيافيليّة) على الدولة والسماح لها بتدجين المذاهب واستعبادها. بل على العكس، ينبغي على هذه الدولة ذاتها أن تقيّد سيادتها باسم احترام حقوق الإنسان، أي باسم قيم عليا. يتعيّن على الدولة إذن أن تكون (منفصلة) عن حقوق الإنسان، بمعنى أنّه لا يمكنها التذرّع بها وتحويلها إلى أداة لمصلحتها. ولأنّ حقوق الإنسان تعلو على الدولة تنفصل هذه الأخيرة تنفصل عن المجتمع المدني، أي تجسّد المصلحة العامّة تجسيداً كاملاً. ولكن عرض الأمور بهذه الطريقة ما زال غير كاف: فحقوق الإنسان لا تشكّل إذا صحّ القول سوى مصلحة عامّة (ضئيلة)، إنّها تشكّل، بتعبير آخر، الشروط نفسها لأيّة حياة بشريّة لائقة ولأيّة حياة مشتركة مع الغير، نظراً لأنّها تكفل لكل فرد البحث الحرّ عن الحياة الصالحة، مع احترام الحقّ نفسه بالنسبة للآخرين. والحال أنّ تأويلاً ليبراليّاً بحتاً للعلمانيّة قد يكتفي بفكرة الدولة-الحَكَم هذه، والتي تضمن الحريّات الكبرى: حريّة الضّمير والعبادة والتعليم والاجتماع، بكلمة موجزة، الدولة التي تترك كليّاً لأفراد المجتمع المدنيّ التصرّف مع اختزال دورها إلى مجرّد دركيّ. إنها نزعة نجدها حاضرة بشدّة في الولايات المتّحدة في خطاب دعاة الفوضويّة حول دولة الحدّ الأدنى: يجب على السياسة أن تكفل الحدّ الأدنى من الأمن من غير أن تكون حاملة لأيّ تصوّر للخير العامّ وبدون أن تتحوّل إلى دولة الرفاهيّة Welfare State)).

أي دون أن ترغب في حلّ المسألة الاجتماعيّة، التي ينبغي أن تكون، حسب هذا التصوّر، من اختصاص المجتمع المدنيّ بصورة أساسيّة. مثل ذاك خطاب يقود إلى تصوّر مختلف للعلمانيّة لا يماثل التصوّر الذي شاع في فرنسا منذ ثمانينات القرن التاسع عشر: فالعلمانيّة الجمهوريّة، على العكس، تفترض مدرسة ودولة حاملتين لفكرة قويّة في المواطنة، ولا تتماشى أبداً مع الفكرة التي تسمح بأن تكون المبادرة في ما يتعلّق بالقيم الأخلاقيّة محتكرة بالكامل من قبل المجتمع. ليس في النظرة الجمهوريّة إلى المواطنة شيء إثنيّ، فهي مبنيّة على قيم الحريّة، المساواة، والإخاء، وهي المشروع الذي صنع من الأمّة الفرنسيّة، مأخوذاً بالطبع من خير ما فيها، كياناً منفتحاً على العالم، كياناً متاحاً أمام جميع التوّاقين إلى الاندماج في مشروع كهذا. ولكن هذا المشروع الجمهوري لم يقدّم، في الحقيقة، أبداً بطريقة (مجردة): فالاندماج في الأمّة لم يعنِ يوماً الانضمام إلى مشروع مواطنة لاإثني فحسب بل لقد تأثّر دوماً (وهذا أمر يكاد يتعذّر تجنّبه) بعوامل أخرى، تستوجب النقد الشديد، كتصوّر مركزيّ أعراقيّ لعالميّة اللغة الفرنسيّة أو قوميّة مضادة للألمان تجلّت، بأسوأ أشكالها، في معسكر المعادين لدريفوس في نهاية القرن التاسع عشر. ولكن يجب ألاّ يعتقد المرء أنّ الفكرة (السيئة) للأمّة مرتبطة فقط بالعناصر التراثيّة، وبالتالي العمل على مقاومة رواسب النظام القديم خلال مسار التحديث العلمانيّ: ففرنسا الثوريّة واليعقوبيّة، الحاملة كما يُزعَم لمشروع تغيير جذريّ للإنسان، قد أثقلت، هي نفسها، كاهل الفكرة الجمهوريّة والمواطنيّة بحمل إيديولوجيّ جعلها متحيّزة وجزئيّة، و(جرّدها) إن صحّ القول من العلمانيّة؛ بحيث وجدت الفكرة الجمهوريّة نفسها بين نارين: فهي من جهة لا تزال تخاطر بعدم صلاحها إلاّ لتصوّر خاصّ للخير، وبإغلاق الأمّة ثانية على نفسها وذلك بإعادتها إلى تجسيد حقيقة واحدة سواء كانت حداثويّة ويعقوبيّة، أو تقليدويّة ومعادية للثورة؛ ومن جهة أخرى، يمكن لهذه الفكرة، وعلى النقيض تماماً، أن تجد نفسها ذائبة في التصوّر الليبرالي (وبشكل أدقّ: الفوضوي) للدولة- الدركيّ، حيث لا تمثّل السياسة سوى نوع من حكم يضمن عدم تحوّل المجتمع المدنيّ، وهو المكان الوحيد لتشكّل القيم، إلى حرب الجميع على الجميع.

لقد انطوت المعارك الدائرة حول المشروع العلمانيّ دائماً، وبطريقة مبهمة أحياناً، على تلك الصعوبة: فعندما شرح فيرّي وبويسون تصوّرين متباينين للمدرسة العلمانيّة، كان تعارضهما يتمفصل حول مثل هذين المحورين، ذلك أنّ الأوّل كان يدافع، على الأقلّ في الخطاب المذكور آنفاً، عن حياديّة جذريّة (لا شيء ينبغي أن يصدم ضمير الأطفال: حريّ القول بأنّ المحتوى (المواطنيّ) أو الأخلاقيّ للتعليم معرّض لأن يُختزل إلى شيء لا يذكر)، في حين دافع الثاني عن محتوى (قويّ) للتعليم، عن القيم الجمهوريّة، تلك التي كانت تبدو متعارضة تعارضاً جذريّاً مع قيم الكنيسة.

IV - (العلمانيّة الجديدة) ولكن ألا تعيد المناقشة الحديثة المتعلّقة بـ (العلمانيّة الجديدة) بمستواها الخاص إنتاج تلك الصعوبة؟ لا يخفى أنّ بعض التجمّعات (وهي على الأغلب، ولكن ليس دائماً، دينيّة) تدافع منذ حوالى عشر سنين عن إعادة النظر في القيم العلمانيّة، وعن (تكييف) العلمانيّة مع المشكلات الجديدة التي أثيرت في أواخر القرن العشرين. بل لقد تحدّث جان بوبيرو عن (ميثاق علمانيّ)١ ثالث، ضرب من جيل ثالث للعلمانيّة، يشكّل تتمة للنظام الوئاميّ في القرن التاسع عشر ونظام الفصل في القرن العشرين. هذه العلمانيّة الجديدة ((المنفتحة)، إلخ.) ليست والحقّ يقال بهذه الجدّة: فقد كانت موجودة سابقاً في التأويل الذي قدّمه الكاثوليك (خاصة في الحركة الجمهوريّة الشعبيّة MPR) لعلمانيّة ١٩٤٦ و١٩٥٨ الدستوريّة، أي في الفكرة التي تعلو بمقتضاها الحريّة الدينيّة على (العلمانيّة الفصليّة)، الأمر الذي ينسجم على كلّ حال مع الوضع في أغلب بلدان أوروبا ومع الحالة الراهنة للقانون الدولي.

إذ لا الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتّحدة (١٩٤٨)، ولا الاتّفاقيّة الأوروبيّة لحقوق الإنسان (١٩٥٠) وملحقاتها الإضافيّة، ولا حتّى ميثاق الأمم المتّحدة حول الحقوق المدنيّة والسياسيّة (١٩٦٦) يتطرّق في الواقع إلى ذكر العلمانيّة. بعبارة أخرى، لقد تمّ الاتّفاق على دسترة العلمانيّة (وهذا مألوف جداً في السياسة) ضمن إطار من الالتباس والغموض، ذلك أنّ التعبير نفسه لم يكن محدّداً في القوانين الأساسيّة للجمهوريّتين الرابعة والخامسة (ولنتذكّر بأنّه كان غائباً عن قانون الفصل الصادر في عام ١٩٠٥).

إنّ مفهوم معركة ما معرض على الدوام لأن يضعف عندما يقدم خصومُه، لأسباب تتعلّق بالقناعة أو بالفرصة السانحة، على الانضمام إليه: فلا بدّ عندها من تقديم تنازلات (إنشاء الجمعيّات الأبرشيّة مثال أوّل عليها، والعودة إلى الرهبانيّات التعليميّة مثال ثان، وقانون دبريه حول الإعانات الماليّة الممنوحة للمدارس الخاصّة بموجب عقد بسيط أو عقد شراكة، مثال ثالث)؛ بالإضافة إلى أنّه من الممكن دائماً أن يبدّل الخصم خُلسة لصالحه تعريف المبدأ الذي تبنّاه ذاته: فيجب ألاّ يغيب عن أذهاننا أن حقّ ارتداء (الحجاب) قد تمّ الدفاع عنه باسم التعدّديّة وحريّة التعبير، وبعبارة موجزة، باسم حقوق الإنسان، في حين أنّه يرمز، وخاصّة بالنسبة لنساء المغرب العربي والجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة، إلى الاضطهاد الذي تمارسه على الشعب laos إحدى فصائله الأصوليّة (وفي الحالة الراهنة، إلى التمييز الذي تتعرّض له المرأة في ديار الإسلام). لن نتّهم، بالطبع، أنصارَ (العلمانيّة الجديدة) جميعاً بمشاريع مكيافيليّة كهذه، بل ولن نختزل المطالبة بارتداء الحجاب إلى مجرد إفساد نموذج تحرّري على يد خصومه الأكثر تشدّداً. ولكن لنتذكر مع ذلك أنّ الأصوليّين في الولايات المتّحدة، يريدون أن يُدخلوا إلى التعليم العامّ درساً اختياريّاً في علم الأحياء (الخَلقيّ) باسم التعدّديّة وحريّة الاختيار، وأنّ الإنكاريّين في أوروبا كثيراً ما يطالبون بمناقشة علنيّة لـ (أطروحتهم) باسم حريّة التفكير والتسامح والأخلاقيّة (العلميّة). خلاصة القول، في حالات معيّنة- ويجب ألاّ تعمّم-، الذئب موجود في الحظيرة: بمعنى أنّ الخصم الأكثر تشدّداً للعلمانيّة إذا أخذت بمعناها الواسع (أي دولة متحرّرة من سطوة المذاهب) يستخدم لغة أعدائه نفسها. في مثل تلك الظروف تبدو ضرورة التنبّه النقديّ أكثر إلحاحاً لأنّ مفاهيم كالعلمانيّة وحقوق الإنسان تُعتَبر بسيطة، وبديهيّة، أو (معروفة جيّداً) (كما كان هيغل يقول عن المفاهيم التي تُقبَل بسرعة فائقة دون إثبات أو تبرير). إن المدافعين عن علمانيّة جديدة هم بالتأكيد في الغالب جديرون بالاحترام ويطرحون أسئلة تستحقّ الاهتمام: غير أنّه كان ينبغي، من أجل مقاربة دقيقة للمسألة، التذكير بوجود حركات معادية للحداثة وللجمهوريّة (أو معادية لليبراليّة)، تحرف المعركة التحرّريّة عن مسارها خدمة لمصلحتها الخاصّة. إنّ مناصري العلمانيّة (المنفتحة) يطالبون ببساطة بأن يؤخذ وجها الميدالية العلمانيّة بعين الاعتبار: دولة منفصلة عن الكنائس، وكنائس حرّة بالنسبة للدولة.

وفي هذا الوجه الثاني للميدالية تكمن المشكلة بالنسبة لجميع من يعتبرون أنّ المعركة العلمانيّة الأصليّة قد تظاهرت بأشكال مفرطة العداء للدين. والحال أنه إذا سلّمنا بأنّ على العلمانيّة الانعتاق من فكرة وخوض معركة معادية للدين يعود تاريخها إلى وقت كانت فيه الكنيسة ترفض الحرّيات العامّة (وبالتالي الانفصال عن الدولة)، فلا يبقى سوى السماح لرقّاص الساعة بالذهاب بعيداً للغاية في الاتّجاه المعاكس: وذلك بأن يعاد للكنائس موقعٌ سياسيٌّ كانت قد فقدته، وبأن يُفسَح الطريق أمام المجتمع المدنيّ للقيام بنوع من إعادة استعمار تدريجيّ متستّر للمجال السياسيّ. إنّه تصوّر ليبراليّ وتطبيقيّ في آن للعلمانيّة، تصوّرٌ قد يحلّ محلّ المفهومِ الجمهوريّ، مقزِّماً فعاليّة المواطنة ومعيداً للمذاهب سلطة التحكّم بالعقول التي كانت قد انتُزعت منها بالتدريج، على مدى فترة زحف العلمانيّة. فهو ليبراليّ: لأنّ الدولة الجمهوريّة سيؤول بها الأمر إلى أن تكون حَكَماً يضمن ألاّ تتظاهر التصوّرات المختلفة للحياة الصالحة التي تنبثق من المجتمع عن طريق العنف والإقصاء.

لكي تحتلّ المرأة مكانتها بجدارة

صبيح الحافظ

خلق الله الإنسان وجعله خليفة في الأرض، وكلمة الإنسان لا تعني الرجل فقط بل تعني الرجل والمرأة على السواء، وبما ان الرجل قد تأهل لتحمل المسؤولية في قيادة المجتمع، كما ان هذه المسؤولية نجدها في المرأة أيضاً، وقد حدثنا التاريخ القديم ان بلقيس كانت على رأس مملكة عظيمة، وقد وردت قصتها في القرآن الكريم (حديث الهدهد مع النبي سليمان).

يذكر التاريخ أيضاً ان زنوبيا (الزباء) ملكة تدمر كانت تحكم ثلاث دول هي:

حمير وسبأ وكهلان:

يقول الكسيس دونوكفيل في كتابة (الديمقراطية):إن تقدم الأمم والشعوب وغرس القيم النبيلة هو من نتاج اعتماد مبدأ (المساواة) والانفتاح على الآخر.

وفي عصرنا الحاضر نجد أن معظم دول العالم أخذت بمبدأ المساواة بكل الأحوال الاجتماعية وبالأخص المساواة بين الرجل والمرأة وإن دستورنا الجديد نصت المادة (٢٠) منه على ما يأتي:

(للمواطنين رجالاً ونساء حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح).

إن المرأة في المجتمع الغربي أخذت حقوقها كاملة في جميع المجالات بما فيها اضطلاعها في تسنم المناصب القيادية العليا معتمدة على كفاءتها ومقدرتها ومؤهلاتها العلمية والسياسية والاجتماعية ..الخ .. وكمثال على ذلك إن أكبر دولة في العالم تدير شؤونها الخارجية امرأة (أميركا) وكذا في بريطانيا وفي فرنسا وزيرة الدفاع وفي ألمانيا فازت امرأة بمنصب المستشارية وهو أعلى منصب في الدولة .

قد أكون مغالياً عندما أضع مكانة المرأة العراقية بمستوى المرأة في الدول الغربية والأوروبية ولكن علينا النظر إلى دول أقل منا حضارة ووعيا وفيها نساء قد حصلن على مناصب قيادية ، ففي القارة السوداء أفريقيا (مع الاعتزاز والتقدير) فازت السيدة (إيلين جونسون سيرليف) بمنصب الرئاسة في ليبيريا ، وكذلك فازت بصورة باهرة ورائعة السيدة (ميشال باشلية) بمنصب الرئاسة في أميركا اللاتينية وأصبحت أول امرأة تتبوأ منصب رئيس الدولة في (تشيلي) وذلك من خلال الانتخابات الديمقراطية التي جرت هناك.

وإن ما يدهشنا حقاً في هذا السياق إن كلاً من السيدة (رشيدة العلي) والسيدة (سمية علي رجاء) تقدمت كل منهما للترشيح لمنصب رئاسة الدولة في جمهورية اليمن ضمن المرشحين الآخرين من الرجال على خلفية قرار الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في بداية الأمر عدم ترشيح نفسه لولاية قادمة.

نحن ندرك أن هناك صعوبات وعقبات تعترض تقدم المرأة عندنا لأسباب عديدة منها: جمود القيم الاجتماعية التي تحدّ من تقدمها ومساواتها مع الرجل لتتولى المناصب القيادية في الأمور السياسية والإدارية والبرلمانية في الدولة، ومن الأسباب أيضاً استئثار الرجل وأنانيته ليبقى هو على مكانته الفوقية ولكننا لا نعفي المرأة من تحمل المسؤولية أيضاً ، إذ نعتقد أن عليها المطالبة بإلحاح وبجرأة لتأكيد ذاتها وعدم الرضا بما منح لها من هامش حقوقها الأساسية ضمن مبدأ المساواة كونها تمثل نصف المجتمع.

وأخيراً وليس آخرا، فإن المرأة العراقية جديرة بأن تتبوأ منصبا قياديا لما لها من قدرات وكفاءات في جميع الصعد الثقافية والمعرفية والسياسية لو أعطيت لها الفرصة لتأكيد ذاتها وعدم وضع القيود التي تكبل المرأة في ممارسة حقوقها في جميع المجالات التي يضطلع بها زميلها الرجل من خلال تسنمها أحد المناصب القيادية الرئيسة في الوزارات والسفارات ورئاسة اللجان البرلمانية والمساهمة في سنّ القوانين وإقرارها في تلك اللجان.

سلاماً يا عراق

نعمة التظاهر

هاشم العقابي

لا أظن أن هناك عائلة عراقية واحدة لم تشغل نفسها بالحديث عن التظاهرات. هذا الانشغال بحد ذاته يشكل تغييرا كبيرا في ما اعتاد عليه الناس من أحاديث فيما بينهم. فالتظاهرات، وان لم تحقق أهدافها الرئيسة بعد، لكنها نجحت في إحداث تغيير هائل في الذهنية العراقية.

فمثلا، من كان يخدر العراقيين بأغان وأشعار وشعارات تدعوهم للصبر والتحمل، لا أظن انه سيجد اليوم أذنا صاغية عند أي عراقي أضناه سوء الخدمات وأفسدت حياته رائحة الفساد وأتعبه ضنك العيش. فأنا واحد من هذا الشعب كنت، أتلذذ حد النشوة بسماع بيت الدارمي الذي يقول:

الدهر لو وازاك ها بالك أتصيح
خلي الرمح بجلاك واصبر لما أتطيح

أما الآن فلا اجد في هذا البيت سوى دعوة للخنوع ولقتل ما في الإنسان من قدرة على رفض الظلم. لمَ ، ومن أجل مَنْ لا أصيح والكز الرمح في صدري صامتا إلى أن أموت بحسَرتي؟ أعترف، وبصراحة، أن التظاهرات التي عمت المنطقة العربية ومنها العراق، قد غيرت طريقة تذوقي للشعر. وهنا أنا متأكد من أنها أثرت في ذائقة العرب والعراقيين وغيرت نظرتهم تجاه ما زخر به أدبنا الشعبي من نصوص تحث علي تقبل الألم والاضطهاد بحجج تستمد ضوءها من باب "الصبر مفتاح الفرج".

كان لون العراقيين قبل أن يتظاهروا، محكوما عليه طبقا لانتماءاتهم العرقية والدينية والمذهبية والعشائرية . لكنهم حين التقوا في ساحة التحرير كان لهم لون آخر. انه كما الموسيقى التي لا يمكن أن يقال عنها مسلمة أو مسيحية، سنية أو شيعية.

يخطئ من يحكم على التظاهرات، التي لا تنجح في قلب نظام الحكم، بأنها فشلت في تحقيق أهدافها. فالتظاهر بحد ذاته نعمة فضيلة وخير وافر. كذلك يخطئ من يتصور أنها لا تعطي ثمارها إلا في الشوارع والساحات التي يمر ويتجمع بها المتظاهرون وينتهي تأثيرها حالما يعودون إلى بيوتهم. إنها روح جديدة تسللت للبيوت والمدارس والجامعات والمقاهي لتطرد اليأس من النفوس وتزرع في القلوب أملا كاد أن يموت إلى الأبد.

إحدى قريباتي كتبت لي أن زوجها "سي السيد"، الذي ما كان لها أو لا احد من أبنائها أن يقول له على عينك حاجب، صار يتبرع طوعا بالريموت كنترول ويناوله لهم بأدب قائلا: "اتفضلوا ديروه عالقناة اللي تعجبكم" ! لقد كان قبل اليوم لا يسمح لأحد، مهما كان، أن يغير قناته المفضلة والمتخصصة ببث الحزن ومحاربة الفرح.

ورغم أن عمر التظاهرات بالعراق ما يزال أقل من شهر، لكنها أثبتت بأنها نواة نقية لتأسيس مجتمع مدني جديد يتجاوز خنادق الطائفية والمحاصصة السياسية البغيضة. هذه النواة الجديدة جعلت أيا من السياسيين، على طريقة مرغم "كامل الزيدي" لا بطل، أن يحسب للإنسان العراقي ألف حساب إن فكر مرة أخرى في مصادرة حريته أو في إطفاء شمعة بغداد وخنقها بالظلام.

اللهم أدم نعمة التظاهر على العراقيين.

مستشارون ام بطانة؟

قيس حسن

في حوار بثته على الهواء قناة "الحياة" المصرية قبل أيام مع محمود صبرة، وهو صحفي شغل مدة ١٨ عاماً منصب مدير عام المعلومات في مكتب الرئيس المصري السابق حسني مبارك، تختص دائرته بتقديم تقارير صحفية للرئيس، وبوجبتين، صباحية ومسائية، لا تتعدى الوجبة الواحدة الأربع صفحات، لان الرئيس ببساطة يكره القراءة، تحدث صبرة بألم وأحيانا بسخرية عما كان يجري في مكتب الرئيس، فما يدخل إليه من الصحافة حسب أوامر المقربين منه لا يتعدى مقالات المديح والإطراء لسياسات الحكومة أو ما يتعلق بالأحداث العالمية الكبيرة: زلازل، كوارث طبيعية، حروب... الخ، أما المصريون وطابور "عيشهم" الطويل فممنوع عليه، انه يتعامى عن كارثة بلده بالانشغال بكوارث البلدان الأخرى، ولا يعبأ بما يقال عنه من نقد اوتنبيه، انه "فرعون"، مشغول بخلوده، وأهراماته، وزيوت تحنيطه.

معمر القذافي

علي عبد الله صالح

إن الذي يجري اليوم مع القادة العرب، وخاصة اولئك الذين وصلوا للسلطة عبر الثورة او الانقلاب، هو أنهم تحولوا من ثوريين إلى سلاطين بعد أن وضعوا ليس فقط ثقتهم بثلاث أو أربع شخصيات، يشكلون الدائرة الاقرب له، بل مصيرهم بايدي هؤلاء المقربين أيضا. حمل الروائي البيروفي الحاصل على جائزة نوبل للآداب ماريو فارغاس يوسا في مقالته "العرب والحرية"، المقربين من الحكام العرب جزءا من المسؤولية قائلا: "والدول حيث يجري هذا الحدث تعاني من الدكتاتوريين عبر مئات السنين، الفاسدين حتى النخاع، ولهم في الحكومات، أقارب ومقرّبون وزبائن من القلة قد كدّست ثروات هائلة، مؤمنا عليها في بنوك في الخارج، في حين أن الفقر والبطالة ونقص التعليم والصحة، تشير إلى أن النسبة الأعلى من السكان تعيش في مستوى الكفاف، وأحيانا المجاعة"، رغم ان يوسا ليس عربيا، وربما لم يزر من البلدان العربية سوى بلد او بلدين، إلا أن ذلك لم يمنع حسه الإنساني من تشخيص الخلل، فالمقربون من الحكام كانوا شركاء في الجريمة وشركاء في المصير أيضاً.

ان الدرس العربي اليوم لا يشمل الحكام بل يشمل المقربين، مكدسي الأموال، أيضا، فهم الذين يشكلون تصورات الحاكم، ويؤثرون في قراره وفكره، بل وربما في آدميته أيضا، وعلى أيديهم يمكن أن تغدو اللغة بين الحاكم والمحكوم غير مفهومة ومن دون قواعد أو لغة "طبيعية" واضحة وبسيطة. إن سياسة البطانة هي إبعاد الحكام عن الناس، وكلما بعدت المسافة بين الحاكم وشعبه كلما سهل صيده. اما سياسة المستشارين فهي من المفترض أن تكون عكس ذلك تماما فهي تقربه من الناس ليصعب صيده.

ان "كيك" ماري انطوانيت و"بعران" مبارك، و"جرذان" القذافي، كانت من صنع المساعدين الاقرب للحكام. لكن هل يعني هذا براءة الحكام؟ هل هم ضحايا ام مذنبون؟ ببساطة أقول إن اختيار الحاكم لمساعديه يعكس ثقافته ومستوى فكره مثلما يعبر عن ثقته بنفسه وطريقة ادارته للدولة. فالمساعد والمستشار هو صورة للحاكم. وهما في النهاية مسؤولان عن النهايات التي تؤول اليها الامور. فالقادة الذين يثقون بانفسهم وبقدراتهم لا يطلبون "بطانة" تتقوى بالتزلف والتملق والفساد، بل يبحثون عن مستشارين يضعون امامهم الحقوق والقوانين ومستقبل البلد، المستشارون يبنون دولا اما البطانة فتهد دولا، فما الذي يدخل على حكامنا من تقارير؟ ما هي مجساتهم لمعرفة حقيقة ما يريده الشارع؟ من هم الدائرة الاقرب اليهم؟ هل اوصلتهم مؤهلاتهم وقدراتهم الفكرية التي الى الدائرة الاقرب ام هي الحزبية والمحسوبية؟ هل هم بطانة ام مستشارون؟

إن معرفة كل ذلك يمكن لها أن تفسر النهاية، هل هي نهاية بطانة ام نهاية مستشارين؟